

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير علمي عن مدى صلاحية الفصل الثاني دكتوراه

أولاً: مدى صلة الدراسات السابقة بموضوع أطروحة الطالب

التقييم: جيد جداً

تميزت الدراسات السابقة التي استعرضتها الطالبة بارتباطها الوثيق بموضوع أطروحتها حول "تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي على وسائل الإثبات في النظام السعودي". وقد قامت الطالبة بتقسيم الدراسات إلى مراجع عربية رئيسية تناولت جوانب متعددة من الموضوع:

نقاط القوة:

1. ارتباط مباشر بموضوع الأطروحة: جميع الدراسات المذكورة تتناول جوانب من موضوع الأطروحة بشكل مباشر، خاصة الدراسات التي تناولت حجية الدليل الرقمي في النظام السعودي (العتيبي، 2023؛ الحازمي، 2022؛ الجدعاني، 2023)، والدراسات التي تناولت مخرجات نظم الذكاء الاصطناعي في الإثبات القضائي (الشمري، 2025)، والدراسات التي تناولت العقود الذكية وأثرها على قواعد الإثبات (العمر، 2024).
2. تغطية الجوانب التنظيمية والحكومية: أدرجت الطالبة دراسات تناولت الحكومة الرقمية والتحول الرقمي (الراغي، 2022؛ خشبة وآخرون، 2022)، مما يعكس فهماً شاملاً لأبعاد المتغيرات المختلفة ويربط بين الجانب التقني والتنظيمي في موضوع الأطروحة.
3. التمييز بين الدليل الساكن والمتحرك: أظهرت الطالبة فهماً عميقاً للفجوة البحثية من خلال التمييز بين الدراسات التي ركزت على "الدليل الرقمي الساكن" (كالعتيبي، 2023) والدراسات التي تناولت "الدليل الرقمي المتحرك وذاتي التوليد" (كالشمري، 2025؛ والعمر، 2024)، وهو تمييز تحليلي دقيق يعكس قدرة على تحديد الفجوة المعرفية.

ملاحظات نقدية:

1. **قلة الدراسات الأجنبية المذكورة:** رغم الإشارة إلى دراسات أجنبية (كالمراجع الأجنبية المذكورة في نهاية الخطة مثل Al-Ahmad, 2019؛ Al-Khalidi, 2021؛ Surden, 2021؛ Prakken, 2022) ، إلا أن الطالبة لم تقدم عرضاً تفصيلياً لهذه الدراسات كما قدمت للدراسات العربية، مما يضعف الجانب الدولي من الإطار النظري.
2. **بعض الدراسات ذات صلة غير مباشرة:** رغم ارتباط الدراسات العامة، إلا أن بعض الدراسات (كراسة خشبة وآخرون، 2022؛ والرابعي، 2022) تناولت جوانب عامة من الحكومة الرقمية دون التركيز على الإثبات الرقمي أو الذكاء الاصطناعي تحديداً، مما يجعل صلتها بالموضوع أقل قوة.
3. **غياب الدراسات التي جمعت بين المتغيرات الثلاثة:** أشارت الطالبة في النقدي التحليلي إلى أن الدراسات السابقة ركزت على الجانب التنظيمي المستقر دون التكيف القانوني للبيانات التي تولدها الآلة ذاتياً، مما يبرز فجوة بحثية تعالجها الدراسة الحالية.

ثانياً: مدى كفاية عدد الدراسات السابقة

التقييم: جيد

استعرضت الطالبة عدداً معقولاً من الدراسات السابقة (حوالي 12-15 دراسة) موزعة بين العربية والأجنبية، مع تركيز واضح على الدراسات العربية ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

ملاحظات نقدية:

1. **العدد كافٍ لكن قابل للتحسين:** العدد الإجمالي (حوالي 16 دراسة) يعتبر مقبولاً لدراسة دكتوراه، لكنه قد لا يكون كافياً لتغطية جميع جوانب الموضوع الشاسع، خاصة مع حداثة تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الإثبات القضائي.
2. **ضعف الدراسات الأجنبية:** رغم وجود إشارات إلى دراسات أجنبية (Prakken, 2022؛ Surden, 2021) ، إلا أن الطالبة لم تقدم عرضاً تفصيلياً لها، مما يضعف الجانب الدولي من الإطار النظري ويحد من المقارنة مع التجارب الدولية.
3. **قلة الدراسات التي جمعت بين المتغيرات:** أقرت الطالبة بأن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت التكيف القانوني للبيانات ذاتية التوليد في ضوء القواعد الفقهية الكلية ونظام المعاملات المدنية السعودي، مما يحد من عدد الدراسات التي يمكن البناء عليها مباشرة.

4. غياب الدراسات الببليومترية أو التحليلية الشاملة: لم يتضمن الفصل دراسات قامت بتحليل شامل للأدبيات في هذا المجال، مما قد يحد من الرؤية الشاملة لحجم واتجاه الإنتاج العلمي.

ثالثاً: الالتزام بإجراءات التوثيق السليمة

التقييم: جيد جداً

نقاط القوة في التوثيق:

1. وجود قائمة مراجع منفصلة: أفردت الطالبة قائمة مراجع منظمة تشمل المراجع العربية والأجنبية، مما يسهل على القارئ تتبع المصادر والتحقق منها.
2. الإشارة إلى المصادر داخل النص: التزمت الطالبة بالإشارة إلى المصادر داخل النص عند عرض الأفكار والنتائج، مع ذكر اسم المؤلف وسنة النشر في معظم المواضع.
3. توثيق الدراسات في الجدول النقدي المقارن: قدمت الطالبة جدولاً نقدياً مقارناً يوثق الدراسات السابقة من حيث (وجه المقارنة، الدراسة المرجعية السابقة، الدراسة الحالية، الفجوة والإسهامات العلمية المضافة)، مما يعكس التزاماً عالياً بأصول التوثيق العلمي.
4. توثيق المراجع الأجنبية: التزمت الطالبة بتوثيق المراجع الأجنبية في قائمة منفصلة مع ذكر البيانات الببليوغرافية الأساسية.

ملاحظات نقدية:

1. عدم الالتزام بنظام توثيق موحد: لوحظ تباين في أسلوب التوثيق داخل النص، ففي بعض المواضع تم استخدام (اسم المؤلف، السنة)، وفي مواضع أخرى تم استخدام أرقام مرجعية، مما يشير إلى عدم الالتزام بنظام واحد (كـ APA أو MLA).
2. غياب أرقام الصفحات في بعض الإحالات: في بعض المواضع التي تضمنت إشارات إلى الدراسات، لم تذكر الطالبة أرقام الصفحات، وهو ما يعد مخالفة لأنظمة التوثيق الأكاديمية.
3. بعض المراجع غير مكتملة البيانات: بعض المراجع في القائمة تقتصر إلى معلومات أساسية كأرقام المجلدات أو الصفحات أو روابط DOI.

4. **جامعة ميد أوشن:** لم يتوفر للباحث معلومات محددة عن دليل التوثيق المعتمد في جامعة ميد أوشن، ولكن بناءً على الممارسة الأكاديمية الشائعة، يمكن القول إن التزام الطالبة بنظام التوثيق جيد، مع ضرورة التحقق من الدليل الرسمي للجامعة.

رابعاً: جودة وطبيعة نقد الطالب للدراسات السابقة

التقييم: ممتاز

نقاط القوة في النقد:

1. **النقد التحليلي الشامل:** تميزت الطالبة بتقديم نقد تحليلي شامل للدراسات السابقة في قسم "النقدي التحليلي (تغطية القصور والفجوة البحثية)"، حيث حددت قصورين رئيسيين:
 - **القصور التشريعي:** ركزت أغلب الدراسات المحلية على الجانب التنظيمي المستقر، متجاهلة التكيف القانوني للبيانات التي تولدها الآلة ذاتياً.
 - **القصور الإجرائي والميداني:** تناولت الأبحاث الأجنبية إشكالية الصندوق الأسود لكنها عجزت عن تقديم معالجة تؤصل لكيفية توفيق هذه التحديات مع القواعد الفقهية الكلية ونظام المعاملات المدنية السعودي.
2. **الجدول النقدية المقارنة:** قدمت الطالبة جدولاً نقدياً مقارناً شاملاً يضم خمسة محاور للمقارنة (نطاق الدليل الرقمي، النطاق التشريعي، معالجة مأزق التفسير، المرجعية الشرعية، المنهجية والأدوات)، مع تحديد الفجوة والإسهامات العلمية المضافة في كل محور.
3. **تحديد الإسهام العلمي بوضوح:** أظهرت الطالبة قدرة على تحديد الإسهام العلمي لدراساتها مقارنة بالدراسات السابقة، مثل: "الانتقال بالقواعد العامة للإثبات من معالجة أخطاء الإنسان الرقمية إلى معالجة ذاتية الآلة"، و"تأصيل إثبات الإرادة الرقمية واستقرار العقود".
4. **العمق في التحليل النقدي:** لم يقتصر النقد على الجوانب الشكلية، بل تعمق في القضايا الجوهرية كالمرجعية الشرعية (استصحاب القواعد الفقهية الكلية كاليقين لا يزول بالشك، وبراءة الذمة).

ملاحظات نقدية:

1. **النقد الإيجابي أكثر من النقد السلبي:** لوحظ أن الطالبة ركزت على الجوانب الإيجابية للدراسات السابقة والإسهامات المضافة أكثر من الجوانب السلبية، وكان يمكن أن تكون أكثر حدة في النقد، خاصة فيما يتعلق بمنهجيات الدراسات الأقل جودة.
2. **قلة التفصيل في نقد المنهجيات:** لم تتعمق الطالبة في نقد المنهجيات المستخدمة في الدراسات السابقة (كحجم العينة، وأدوات القياس، والأساليب الإحصائية)، رغم أن ذلك يعد عنصراً مهماً في النقد العلمي.
3. **ضعف النقد للدراسات الأجنبية:** رغم الإشارة إلى دراسات أجنبية، إلا أن الطالبة لم تقدم نقداً تفصيلياً لها، واكتفت بالإشارة العامة إلى أنها "عجزت عن تقديم معالجة تؤصل لكيفية توفيق هذه التحديات مع القواعد الفقهية الكلية."

خامساً: المقارنات والمقابلات بين الدراسات السابقة وصوت الباحث

التقييم: ممتاز

نقاط القوة في المقارنة:

1. **الجدول النقدي المقارن الشامل:** أعدت الطالبة جدولاً نقدياً مقارناً شاملاً يضم خمسة محاور للمقارنة (نطاق الدليل الرقمي، النطاق التشريعي، معالجة مأزق التفسير، المرجعية الشرعية، المنهجية والأدوات)، مع تحديد الفجوة والإسهامات العلمية المضافة في كل محور، وهذا يعكس منهجية علمية متقدمة في تحليل الدراسات السابقة.
2. **تحديد أوجه التشابه والاختلاف:** حرصت الطالبة على ذكر أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الجدول النقدي، مثل: (ركزت على الدليل الرقمي الساكن... بينما تركز الدراسة الحالية على الدليل الرقمي المتحرك وذاتي التوليد).
3. **ظهور صوت الباحث النقدي:** برز صوت الطالبة كباحثة ناقدة من خلال:
 - النقد التحليلي في قسم "النقدي التحليلي".
 - تحديد الفجوات البحثية بوضوح.
 - تقييم مدى كفاية الدراسات السابقة لتغطية الموضوع.
 - استخدام عبارات نقدية مثل: "القراءة النقدية تكشف عن قصور منهجي وموضوعي جوهري."

ملاحظات نقدية:

1. المقارنات بين الدراسات داخل كل فئة كانت محدودة: رغم المقارنات الشاملة بين الفئات، كانت المقارنات بين الدراسات داخل الفئة الواحدة أقل تفصيلاً، وكان يمكن تعزيزها بمزيد من التحليل المقارن المباشر.
2. بعض المقارنات كانت عامة: في بعض المواضع، كانت المقارنات عامة، مثل: "تناولت أغلب الدراسات المحلية الجانب التنظيمي المستقر"، مما يفتقر إلى العمق التحليلي التفصيلي.
3. ضعف المقارنة مع الدراسات الأجنبية: رغم الإشارة إلى دراسات أجنبية، إلا أن المقارنة معها كانت محدودة، وكان من الأفضل توسيعها لمناقشة أكثر شمولاً للتجارب الدولية.

سادساً: إدراج ملخص للدراسات في جدول واحد

التقييم: ممتاز

نقاط القوة:

1. الجدول النقدي المقارن الشامل: أعدت الطالبة جدولاً نقدياً مقارناً شاملاً في نهاية فصل الدراسات السابقة، وهو بديل متقدم عن الجداول التقليدية، حيث يقدم تحليلاً أعمق وأكثر تركيزاً على القضايا الجوهرية. تضمن الجدول خمسة محاور للمقارنة:

- نطاق الدليل الرقمي
- النطاق التشريعي
- معالجة مأزق التفسير
- المرجعية الشرعية
- المنهجية والأدوات

2. شمولية الملخص: تضمن الجدول معلومات شاملة عن الدراسات السابقة في كل محور، مع تحليل مقارن لنقاط القوة والضعف في كل مجموعة، وتحديد الفجوة والإسهامات العلمية المضافة في كل محور.
3. وضوح العرض: تميز الجدول بالوضوح والتنظيم، مما يسهل على القارئ المقارنة بين الدراسات واستخلاص النتائج.

4. استخلاص الفجوات البحثية: لم يقتصر الجدول على العرض، بل تضمن استخلاصاً للفجوات البحثية في كل محور، مما يعكس قدرة تحليلية نقدية عالية.

ملاحظات نقدية:

1. بعض المعلومات في الجدول مختصرة جداً: رغم شمولية الجدول، كانت بعض المعلومات في الجدول مختصرة، خاصة فيما يتعلق بمنهجيات الدراسات السابقة.
2. غياب تفصيل الدراسات الأجنبية: رغم الإشارة إلى دراسات أجنبية في الجدول، إلا أن تفاصيلها كانت محدودة جداً، مما يضعف الجانب الدولي من التحليل المقارن.
3. الجدول لم يغط جميع الدراسات المذكورة: رغم شمولية الجدول، إلا أنه لم يغط جميع الدراسات المذكورة في النص (كالدراسات الأجنبية المذكورة في المراجع)، وكان من الأفضل توسيعه ليشملها.

التوصيات المقترحة لتحسين الفصل

1. زيادة عدد الدراسات الأجنبية: إضافة دراسات أجنبية أكثر حداثاً تناولت الذكاء الاصطناعي والإثبات الرقمي، مع تقديم عرض تفصيلي لها كما هو الحال للدراسات العربية.
2. توسيع الجدول النقدي: توسيع الجدول النقدي ليشمل جميع الدراسات المذكورة في النص، بما في ذلك الدراسات الأجنبية.
3. تعزيز النقد للمنهجيات: إضافة نقد أكثر تفصيلاً للمنهجيات المستخدمة في الدراسات السابقة (حجم العينة، أدوات القياس، الأساليب الإحصائية).
4. توحيد أسلوب التوثيق: الالتزام بنظام توثيق موحد (كـ APA 7th Edition) في جميع أنحاء الأطروحة، مع مراجعة دليل التوثيق المعتمد في جامعة ميد أوشن.
5. تحديث المراجع: إضافة دراسات أكثر حداثاً (2025-2026) لتعكس أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والإثبات الرقمي.
6. تعزيز الدراسات الفقهية: إضافة دراسات فقهية تتناول حجية الأدلة الرقمية والمستحدثات التقنية في ضوء القواعد الفقهية الكلية.
7. إضافة جدول زمني للدراسات: تقديم جدول زمني يوضح تطور الدراسات السابقة في مجال الإثبات الرقمي والذكاء الاصطناعي، مما يبرز الاتجاهات البحثية والتطور المعرفي في المجال.